العنوان:	متسلمية نابلس فى العهد المصرى 1247 - 1256 هـ = 1831 - 1840 م.
المؤلف الرئيسي:	سعادة، علاء كامل عبدالجابر
مؤلفين آخرين:	الطراونة، محمد سالم غثيان(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2007
موقع:	الكرك
الصفحات:	1 - 364
رقم MD:	786599
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة مؤتة
الكلية:	عمادة الدراسات العليا
الدولة:	الاردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	التاريخ المصرى، مدينة نابلس، الاثار التاريخية، السلطات الحاكمة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/786599

الفصل السادس

نابلس ونهاية الحكم المصري في بلاد الشام

دام الحكم المصري لبلاد الشام قرابة عقد من الزمان منذ عام (1247-1256هـ/1831-1840م)، وقد سبق عودة بلاد الشام إلى بساط الحكم العثماني عدة ظروف وأحداث عصفت ببلاد الشام وأدت إلى نفور الشعوب من الحكم المصري الذين كانوا يرتقبوه في البداية ويحبذوه، ويمكن تقسيم هذه الأحداث إلى قسمين: الأول أحداث داخلية تمثلت برفع وفرض ضرائب جديدة لم يعتد سكان بلاد الشام عليها، ومنها: ضرائب الفردة والشونة وغيرها من الضرائب، بالإضافة إلى التجنيد الإجباري واحتكار تجارة الحرير، وسلب الزعامات المحلية حقوقها، فنتج عن ذلك ثورات شملت وعمت مدن وقرى بلاد الشام.

أما القسم الثاني: وهو محور الحديث في هذا الفصل والذي يتمثل بالأحداث والتطورات الخارجية التي تعرضت لها الحكومة المصرية إذ إنه منذ دخول محمد علي باشا إلى بلاد الشام لم تَرْتَح الدولة العثمانية من ذلك إلا راضخة مجبرة فقد سعت منذ اللحظة الأولى إلى إضعاف سيطرة المصريين على بلاد الشام، ويلاحظ ذلك من خلال مساعدة الدولة العثمانية للثوار، وتحريضهم على الحكم المصري.

حتى أن السلطان محمود الثاني قد رضي مكرهاً معاهدة كوتاهية المنعقدة سنة 1833م التي قضت بوضع بلاد الشام ومنطقة أدنة تحت حكم محمد علي باشا، فقد بقيت نفسه تحدثه بوجوب استرجاعها لذلك دارت رحى الحرب والقتال بين الدولة العثمانية والمصرية، والتي كانت سجالاً مستمراً لكن الكفة كانت تصب في وعاء محمد علي باشا وابنة إبراهيم باشا والتي تمثلت بموقعة نزب(24 حزيران1839م) الواقعة في الأراضي العثمانية، على مسافة ساعات قليلة من الحدود التركية السورية([1])، وحقق محمد علي باشا وابنة إبراهيم باشا انتصاراً على القوات العثمانية وغيرها من المواقع إلا أن ذلك لم يدم طويلاً.

لفت تقدم مصر في عهد محمد علي باشا أنظار الدول الأوروبية وزاد من صيت مصر ورفعة شأنها ما اكتسبته من انتصارات، وما حازته من البلدان

([1]) انظر سليمان ابو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، من 221-246

والأسواق التجارية، وما شيدته من مظاهر التقدم الاقتصادي والتمدن الحديث، لكن لم يكن هذا في نظر محمد علي باشا إلا مقدمة لتحقيق هدفه الأسمى وهو الاستقلال الحقيقي التام عن الدولة العثمانية الذي يضمن سلامة حكمه هو وذريته في مصر وملحقاتها، إلا أن محمد علي باشا وجد أن حكومات أوروبا لم تتهيأ بعد لقبول انفصال مصر وبلاد الشام عن الدولة العثمانية([1]).

وهذا يدل على أن محمد علي باشا لم يكن مستقلاً كلياً عن جسم الدولة العثمانية إذ إنه في سنة 1838م أرسل السلطان محمود الثاني طلباً إلى محمد علي باشا يكلفه فيه ببعض المأموريات، وهي([2]):

1- أن يرفع يده من البلاد التي كان متولياً عليها، ولا يبقى معه سوى مصر وأيالاتها.

2- يقدم العمارة(الأسطول) التي له في البحر الى الدولة العثمانية.

3- يطلق جميع العساكر التي عنده.

وعلى الرغم من محاولات محمد علي باشا بإرضاء الدول الأوروبية وفتح أبواب البلاد لنشاط قناصلها وجمعياتها التبشيرية فإنها وقفت إلى جانب السلطان وأدت دوراً مهماً في إخراج الحكم المصري من بلاد الشام، ففي16 آب سنة 1838م، وُقِّعت المعاهدة التجارية التركية البريطانية التي رفض محمد علي باشا الانضمام إليها، وزادت الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا من تنافسها الاستعماري، ونالت روسيا في معاهدة (خنكار اسكلا سي) مع السلطان سنة1833م امتيازات كثيرة جعلتها تدخل بلاد الشام من أوسع الأبواب([3]).

وفي21 ربيع الثاني سنة 1255هـ/3 تموز 1839م توفي السلطان العثماني محمود الثاني، وتولى السلطنة ابنه السلطان عبد المجيد الثاني الذي كان في16من عمره، وقد صدر فرمان بخصوص الوفاة والولاية للسلطان الجديد فحواه: (من سعادة أفندينا الخديوي الأعظم أدام الله جلاله انه قدم من الأستانة العلية حضرة عاكف أفندي من رجال الدولة بقايمة من سعادة الصدر الأعظم من الأستانة يتوضح

([1]) محمد رفعت، ذكرى محمد علي الأكبر، ج3، م59،ص 228-229

([2]) مؤلف مجهول، حروب إبراهيم باشا، ص57

([3]) عادل مناع، تاريخ فلسطين، ص160

انتقال السلطان محمود إلى دار البقا في21 ربيع الساعة7 ونصف من النهار وبتاريخ صار الجلوس لحضرة أفندينا صاحب الشوكة عبد المجيد خان ابن المتوفي وانه عند جلوسه في الملك تفضل قايلاً إن الشيء الذي كان واقع مع والده وحـضرة والـي مصر يقتضي ان يوضع بحكم مضى ما مضى والآن لا يريد المحاربة وبحسب ذلك قد ضربت المدافع في بشارة الجلوس الميمون على ثلاثة أيام كـل يـوم تـضرب المدافع على ثلاث مرات واصدر أمره الشريف العالي أن كل يوم تضرب المـدفع ثلاث مرات في المحلات المشتهرة وفي حاشية الفرمان يرسم إن يتنبه على الأفندية والخطبا أن يقروا الخطبة في المنابر والجوامع باسم السلطان عبد المجيد خان كمـا هو لازم)([1]).

ونتيجة لهذه الظروف، وهي خسارة العثمـانيين للمعركـة ضـد القـوات المصرية، ووفاة السلطان محمود الثاني، وتولية ابنه عبد المجيد الثاني أخذت الدول الكبرى: بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا في إجراء المشاورات حول الوضع الراهن إلى أن أقنعت فرنسا الدول الأخرى بحل القضية سلمياً، وقد اختلفت الآراء حول بلاد الشام ففرنسا ترى إعطاءها لمحمد علي باشا مع مصر بينما تـرى بريطانيا إبقاءه بمصر فقط([2]).

وعندما ابتدأ التدخل الأوروبي في المسألة المصرية العثمانية سـنة1839م مؤازرين بتدخل الباب العالي، عدا فرنسا. عندئذ قام نفر من نـابلس وأعلـن نبـذه لإبراهيم باشا وحكومته وإطاعتهم للسلطان([3]) في شخص ممثله أحمد أغا النمر الذي تولى ميرالاي على أربعة سناجق وهي: القدس، وغزة، ونابلس، واللجون (جنـين)، وأرسل له السلطان عبد المجيد الثاني ضابطين وعلماً وأوامر سلطانية بعزل محمـد علي باشا وابنه إبراهيم باشا، وإعلان الحكم العثماني، فقام احمد أغا النمـر بجمـع الأعيان والوجهاء لتنفيذ أوامر السلطان، فباشر بألاي نابلس فأعلن ذلك مباشراً فـي بيته، ولأنه كان قد اتفق مع آل عبد الهادي الذين صاروا يرجون الخلاص من الحكم المصري فتخوفت نابلس من عاقبة إعلان عزل إبراهيم باشا فدعا القاضـي الـشيخ

([1]) مؤلف مجهول، حروب إبراهيم باشا، ص58-59
([2]) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية، ص 19
([3]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص 175

عبد الواحد خماش الوجهاء والأعيان لبيته، ودعوا أحمد أغا النمر لإقناعه بالكف عن عمله، وتأخير تنفيذ إرادة السلطان فحاول هو إقناعهم ولما لم يقتنعوا تركهم وخرج، وبعد خروجه كتبوا عريضة لإبراهيم باشا يبينون فيها الواقع، ويتنصلون من عمل احمد أغا النمر فاعتقله إبراهيم باشا في عكا، وأرسل إلى مصر واستقر في(سنار) من بلدان السودان المصري وفَقَد بصره ثم عاد إلى نابلس سنة1257هـ بعد أن تم الصلح بين السلطان عبد المجيد الثاني ومحمد علي باشا، وتوفي سنة1261هـ([1]).

وبعد مفاوضات ومناورات عديدة بين الدول الكبرى انتهت بانفراد فرنسا إذ اجتمع مندوبو سائر الدول الأوروبية ومندوب الدولة العثمانية في لندن حيث أبرمت معاهدة لندن في15 تموز سنة1840م، ووقعتها بريطانيا، وروسيا، والنمسا، وبروسيا، والدولة العثمانية، وأهم ما اشتملت عليه معاهدة لندن ما يلي([2]):

1- السماح لمحمد علي باشا وذريته بالحكم الوراثي على مصر، وأن يكون له حكم عكا وقلعتها، وبإدارة قسم حيفا مدة حياة محمد علي باشا فقط في الحدود من رأس الناقورة إلى شاطئ بحر المتوسط واتجاه نهر سيسبان شمالي بحيرة طبرية وامتداداً إلى شاطئ غربي البحيرة وحده إلى طرف يمين نهر الأردن، وشاطئ غربي البحر الميت، وبخط مستقيم باتجاه البحر الأحمر، ثم تتبع الشاطئ من خليج العقبة، فخليج السويس لحد بلدة السويس، وبشرط أن يقبل محمد علي باشا بذلك خلال مدة 10 أيام من وقت اطلاعه عليه، وخلال هذه الفترة يتم قبوله بإصدار أوامره لسحب قواته البرية والبحرية من البلاد العربية، ومن كل المدن والأراضي المقدسة الموجودة فيها، من جزيرة كريت ومن إقليم أدنه وطرسوس، وكافة جهات الدولة العثمانية باستثناء مصر وإيالة عكا.

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج1، ص262-265

([2]) أسد رستم، الأصول العربية، م5،وثيقة565، 15 تموز 1840م، ص148-151؛ انظر سليمان ابوعز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص252- 254؛ انظر مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية، ص19-20؛ انظر محمد رفعت، ذكرى محمد علي الأكبر، ج3، م59، ص229؛ انظر عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، 176- 179

2- في حالة عدم قبول محمد علي باشا هذا الاتفاق خلال المدة المقررة، وهي10 أيام يتم التراجع عن منحه إيالة عكا، ويمنح10 أيام أخرى لقبول الاتفاق وهو قبول الحكم وراثياً على مصر فقط أي مدة20 يوماً من تاريخ اطلاعه على هذا الاتفاق، وإصدار أوامره بسحب جنوده من سائر البلاد العثمانية فإذا انقضت المدة المقرة يصبح السلطان في حلٍ من الالتزام، وللسلطان عندئذ الخيار في حرمان محمد علي باشا من حكم مصر واتخاذ الإجراءات التي تتماشى مع مصالح الدولة العثمانية ومصالح حلفائه.

3- يتعهد محمد علي باشا بدفع الجزية سنويا إلى الباب العالي بنسبة البلاد التي يحصل على إدارتها، وذلك احتكاما لقبول محمد علي باشا الشرطين السابقين(الأول والثاني) -كما هو مشروح سابقاً- فإذا رفض محمد علي باشا تقوم الدولة الأوروبية المتوسطة فيما بينها بطلب من السلطان أن ينجدوه ويعينوه على رفع المرسلات بين مصر وبلاد الشام مع إرسال العساكر والخيل والسلاح والذخائر الحربية وكافة العتاد من أي نوع كان من ايالة إلى ايالة.

4- إن محمد علي باشا ملزم قبل انتهاء مدة10 أيام أم20 يوماً المنصوص عليهم بتسليم الأسطول العثماني مع كامل العساكر والأسلحة إلى الوكيل العثماني المكلف باستلامها مع حضور مندوبي الدول الأوروبية لهذا التسليم مع عدم إنقاص الجزية الواجب إرسالها للباب العالي بحجة أن تلك مصاريف أنفقت على الأسطول العثماني خلال مدة إقامته في ميناء مصر بالإسكندرية، وهو الأسطول الذي هرب به قائد محمد علي باشا وهو أحمد فوزي.

5- تبقى المعاهدات والقوانين والاتفاقيات التي أبرمتها الدولة العثمانية سارية المفعول في مصر، وإيالة عكا كغيرها من أقطار الدولة العثمانية، ويكون محمد علي باشا وخلفاؤه مسؤولين عن الحوادث والرسومات المرعية، وجمعها باسم السلطان، وبما أن محمد علي وخلفاؤه تولوا استلام الحوادث والرسومات فهم ملتزمون بمصاريف الايالات المذكورة التابعة لهم ميرية كانت أم عسكرية.

6- كامل القوات التابعة والمتواجدة مع محمد علي باشا في مصر وايالـــة عكـــا سواء أكانت بحرية أم برية تعتبر قسماً من القوات العثمانية، وعليها أن تكون دائمـــاً مدربة ومستعدة لخدمة الدولة العثمانية.

7- إذا انقضت20 يوماً من تاريخ اطلاع محمد علي باشا على مضمون الشرط الثاني، ولم يوافق على ما تقدم من بنود المعاهدة، وهي إبقائه وذريته حكام وراثيـــين على مصر فإن السلطان يعتبر حر التصرف بإبطال ما سمح به وله الحرية في إتباع أي طريق أخر مناسب لمصالح الدولة العثمانية.

تم تبليغ محمد علي باشا بهذا الاتفاق الذي أُبرم بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية في17 آب سنة1840م، ومضت المدة القانونية ولم يعلن محمد علي باشـــا رضوخه وانصياعه لهذا الاتفاق بل أبلغ قناصل الدول مشافةً عندما مثلوا أمامه بعد انتهاء المهلة الأولى أنه رفض قبوله رفضاً باتاً وطلب منهم الانسحاب من مـــصر، وفي11 أيلول اجتمع مندوب الباب العالي بسفراء الدول المتحالفة وقـــرروا تجريـــد محمد علي حتى من ولاية مصر، وبعد تبليغه بالقرار انسحب مندوب الباب العالي، والسفراء من مصر وأصبح محمد علي في حالة حرب مع الدولة العثمانية وحلفائها. في حين اتخذت فرنسا طرف الحياد بحل المسألة سلمياً، والمرجح أن الـــذي عـــزز رفض محمد علي باشا لشروط الاتفاق هو تحـــريض فرنـــسا لـــه بـــرفض طلـــب الانسحاب من بلاد الشام. فقد وعدت فرنسا محمد علي أنه إذا تطلـــب الأمـــر فـــإن فرنسا ستؤيده بقوة السلاح([1]).

ويُستخلص من معاهدة لندن أنها اشتملت على شروط قاسية بل إن شروطها كانت عبارة عن كبح جماح محمد علي باشا وولده إبراهيم باشا اللـــذين مـــا انفكـــا يبحثان عن الاستقلال بمصر وبلاد الشام فقد حدَّت هذه المعاهدة من ســـعي محمـــد علي باشا وولده عمليا لمدة طويلة تقدَّر بسنوات لتثبيت أركان دولته علـــى مـــصر وبلاد الشام، إذ وقفت الدول الأوروبية مع الباب العالي في وجه محمد علي باشا فمـــا كان منه إلا أن رفض قبول ما تمخضت عنه اتفاقية الباب العالي والدول الأوروبيـــة

([1]) سليمان أبو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص253- 254؛ انظر أسد رستم، الأصول العربية، م5، وثيقة574، 20 رجب1256هـ/ 17 أيلول 1840م، ص178- 182

رفضاً قاطعاً لكنه لم يقوَ على مجابهتهم، لأن الأوضاع الداخلية في بلاد الشام غير مشجعة نتيجة لقيام الثورات المتكررة، بالإضافة إلى أن القوة العسكرية التي تمتلكها الدول الأوروبية المتحالفة مع الباب العالي كانت كثيرة ولا تستطيع جيوش محمد علي باشا مجابهتها.

وقعت قرب بيروت أولى المعارك بين الدول المتحالفة مع الباب العالي وقوات إبراهيم باشا، فانسحبت قوات إبراهيم باشا، وتابع الحلفاء مد سيطرتهم على الساحل السوري، واستولى الحلفاء على حيفا وصور وصيدا وطرابلس واللاذقية وعكا ويافا ونابلس، وفشل محمد علي باشا في جذب شيوخ وأمراء تلك المدن إلى جانبة([1])، ووجهت ضربه قاسية إليه عندما قام الأمراء بخيانته([2])؛ إذ قام ثاني أكبر رجال حكومته بعد إبراهيم باشا وهو محمد شريف باشا حكمدار ايالات الشام بالخيانة فتواطأ مع الباب العالي ضد الحكومة المصرية، وحاول التملص من الرجوع إلى مصر، ليبقى في بلاد الشام، حتى يتولى الحكم فيها تحت راية العثمانيين غير أن إبراهيم باشا أحبط سعيه([3]).

عندئذ شعر محمد علي بأنه بقي وحيداً في ساحة المعركة، وأنه لا يستطيع الاستمرار والصمود، مما حدا به للتوقيع على الاتفاقية التي تقضي ببقائه في مصر فقط، وتسليم باقي ممتلكات الدولة العثمانية فوراً، وكان ذلك في27 تشرين الثاني سنة1840م، وفي29 تشرين الثاني1840م اصدر محمد علي مرسوما يقضي بالجلاء الفوري عن بلاد الشام، وكانت الحالة في جبهة بلاد الشام بالنسبة لإبراهيم باشا محرجة، وبعد أن تبلغ إبراهيم باشا المرسوم القاضي بتسليم بلاد الشام أخذ بجمع جنوده في دمشق، ومن ثم توجه جنوبا عبر الأردن، ومبتعداً عن السواحل التي احتلتها الأساطيل الأوروبية المتمثلة ببريطانيا والدولة العثمانية ثم وصل إلى غزة حيث أبلغ إبراهيم باشا والده أمر الانسحاب نهائياً من بلاد الشام والعودة والتقهقر

([1]) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص51؛ انظر أسد رستم، الأصول العربية، م5، وثيقة618، 31 كانون الاول1840م؛ انظر عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، ص199

([2]) انظر أسد رستم، الأصول العربية، م5، وثيقة604، سلخ رمضان1256هـ/ أواخر تشرين أول 1840م، ص243- 245

([3]) سليمان أبو عزالدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص301

الى مصر؛ إذ لم يبقَ بصحبته سوى24 ألف جندي من أصل60 ألف جندي جــراء الجوع والعطش والبرد والجهد وهجمات السكان الذين كانوا يمرون بهم، وكان ذلك في سنة1256هــ/ 1840م([1]).

ونظَّم أهالي بلدة حوران من بلاد الشام أنشودة تمثل تاريخاً، إذ أشارت إلى تدخل الدول في إجلاء عساكر محمد علي باشا عــن بــلاد الــشام، تقــول هــذه الأنشودة([2]):

قومي إلعبي يــابنيــه ... يافــطيم الحــورانيه

دور

قومي إلعبي بالدبــكة ... سبع سلاطين مشتبكه

محمد باشا عم يبــكي ... علــى ولايــة سوريا

إلا إن حكومة محمد علي باشا تركت بصمات واضحة أثناء حكمها لــبلاد الشام شملت مختلف النواحي الإدارية والاجتماعيــة والعمرانيــة، فمكــوث الحكــم المصري نحو عقد من الزمان في بلاد الشام كان له الأثر في صبغ المنطقة بالصبغة المصرية، فهي فترة على الرغم مما تخللها من نزوات تجسد فيها العــدل والنظــام والتسامح بين الطوائف الدينية بالإضافة إلى التطور والنهضة التي سعى إلى إيجادها محمد علي باشا في بلاد الشام، ودرء الإطماع الأجنبية، وتحسنت الصناعة والتجارة في بلاد الشام في ظل الحكم المصري.

ويمكن إجمال أثر الحكم المصري لبلاد الشام في النظم الــسياسة الجديــدة التي اتبعتها الإدارة المصرية في تعاملها مع السكان، وفتح الأبــواب أمــام النــشاط السياسي والتبشيري والأوروبي، ومساواة أهل الذمة بالمسلمين، إلغاء التمييز ضدهم في ميادين العبادة والمعاملة والضرائب، وإقامة نظام الدولة المركزيــة الحديثــة([3])،

([1]) مؤلف مجهول، مذكرات تاريخية، ص20؛ انظر إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج1، ص266؛ انظر ميخائيل مشاقة وآخرون، مشهد العيان بحوادث سورية ولبنان، ص196؛ انظر لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ص50- 52

([2]) بولس قرألي، فتوحات إبراهيم باشا، ص95

([3]) عادل مناع، تاريخ فلسطين، ص161؛ انظر عدنان جراد، الحكم المصري في سورية، ص200- 201

ومن ذلك نجاح إبراهيم باشا في إدخال تغييـــرات مهمـــة فـــي البنيـــة الاقتـــصادية والاجتماعية للبلاد، وفي نظامها الإداري ومكانتها الدولية([1]).

وكانت نهاية إبراهيم باشا مع المرض حيث أصيب بنزله معوية حادة فـــي عام1845م، فسافر للعلاج، ثم رجع إلى الإسكندرية سنة1846م، وفي ســـنة1848م تولى إبراهيم باشا الحكم بدلا عن والده محمد علي باشا بـــسبب إصـــابته بـــاختلال عقلي، لكن غزا المرض جسد إبراهيم باشا، وتدهورت حالته الصحية تدريجياً فتوفي سنة1848م، وخلفه عباس باشا ابن طوسون. كما توفي محمـــد علـــي باشـــا فـــي سنة1849م([2]).

وعادت الأحكام في بلاد الشام إلى العثمانيين الذين هبـــوا مـــن رقـــادهم، واشترطت بريطانيا على الباب العالي إصلاح إداراتهم والعدل في أحكامهم، وكلفت وكيلها السياسي في دمشق (الجنـــرال وود) بمراقبـــة أعمـــالهم والـــسيطرة علـــى عُمَّالهم([3]).

لقد كان لواء نابلس مربوطاً بولاية الشام حتى الحكم المصري، إلا أنه بعد نهاية الحكم المصري أصبحت نابلس قضاءً مرتبطاً بالقدس يتلاعب بمقدراته أفنديات القدس كما تقرر في تقارير القناصل والقواد، فرأت الدولة تشكيل لواء كبير هو لواء البلقاء وجعلت مركزه نابلس يتكون من جبل نابلس وكافة ما يلحق به، مـــن الـــبلاد الواقعة شرقي الشريعة(الأردن)، وهي عبارة عن جبل عجلون والسلط والكرك، التي عرفت بشرق الأردن فيما بعد. وألحقت بنابلس منطقة اللد والرمله في التجنيد، وقـــد عُيِّن أول متصرف للواء البلقاء سعيد باشا شموين آغا الكردي الدمشقي، وقد قُـــسِّم هذا اللواء إلى عِدة أقضية هي: نابلس، وجنين، وجماعين، والسلط، والكرك، وجبل عجلون، ومعان وقد قسم كل قضاء إلى مديريات([4]).

فبعد رجوع الأتراك غُيِّر التقسيم الإداري لجبـــل نـــابلس فجعـــل جميعـــه قائمقامية، وصار يلقب حاكم جبل نابلس(قائمقام نابلس وجنـــين)، وجعلـــت القـــدس

([1]) أمين محمود، الإدارة المصرية في بلاد الشام، ص130
([2]) مؤلف مجهول ، مذكرات تاريخية، ص21
([3]) مؤلف مجهول، حسر اللثام عن نكبات الشام، ص46
([4]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء، ج3، ص16-17

متصرفية ألحقت بها السناجق الجنوبية: غزة، ويافا، ونـــابلس، والخليــل. وألحقــت القدس نفسها لايالة الشام التي صار يطلق على واليها لقب(المشير)، وجعــل جبــل نابلس جميعه قائمقامية، وانحصر النزاع في كرسي واحد في الوقت الذي بلغت فيــه عشائر الشيوخ كلها درجة الإمارة، وأصبحت كلها تطمح في الحصول على كرســي المتسلمية، وعين لآلاي نابلس أمير غريب ففقد آل النمر الإمارة العسكرية وأصــبح من الراجح اشتراكهم بالنزاع الإداري([1]).

وعند عودة العثمانيين إلى الحكم في فلسطين وتمشيا مع روح التنظيمــات قاموا بتطبيق السياسة المركزية، وقد بذلت جهود ضخمة لتطبيق نطاق الحكم الذاتي، وزيادة المدخلات من التجارة، وبسط الحكم العثماني المباشر على المناطق الريفيــة، وحاول العثمانيون في هذه المرحلة تعيين حكام من خارج فلسطين لحكــم المنطقــة درءاً لتسلط الأمراء والشيوخ المحليين بحكم البلاد([2]).

عندما استعادت الدولة العثمانية بلاد الشام، بعد خروج الجــيش المــصري منها، سنة1256هــ/1840م؛ استؤنفت الصراعات على الزعامة والسلطة بين عــدد من عائلات نابلس المتنفذة، وانقسمت العائلات المتصارعة إلى طــرفين رئيــسيين: الأول بقيادة آل عبد الهادي بالتحالف مع عائلات القاسم والنمر، والطــرف الثــاني للنزاع كان بقيادة آل طوقان بالتحالف مع آل جرار، وآل الريان، وتطور هذا النزاع إلى مرحلة أوجبت على الدولة العثمانية التدخل لوضع حد لهــذا التنــافس العــائلي الدامي، فأبعدت الرموز الحاكمة من آل عبد الهادي، وآل طوقــان عــن الــسلطة، وأرسلت الدولة حملة عسكرية واسعة، فالقي القبض على محمود بك عبد الهادي ابن الشيخ حسين، والقي القبض على عدد من الأشخاص المتهمين بإثــارة العــصبيات والفتن في المدينة، وأسندت الدولة العثمانية حكم المدينة إلى والٍ تركي هو رضا بك

([1]) إحسان النمر، تاريخ جبل نـابلس والبلقاء، ج1، ص267؛ انظر عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ص64-65

([2]) محمود يزبك، بلدية نابلس في العهد العثماني، ص49-50

سنة1858م،([1])، ووصف إحسان النمر هذا التنافس بين العائلات بمصطلح (الحرب الأهلية)([2]).

ثم قامت الدولة العثمانية عقب خروج إبراهيم باشا من بلاد الشام، بتطبيق نظام التجنيد الذي أعلن في مرسوم خط كلخانة سنة1255هـ /1839م إذ استخدم أسلوب القرعة الشرعية في التجنيد إذ يرسل السلطان فرمان التجنيد، ويتم حينئذ إجراء القرعة بحضور رجال الجيش، والوالي، والقاضي، والمفتي، والأعيان، والعلماء حيث يعقد مجلس القرعة بحضور الأفراد المكلفين بالخدمة وتجري القرعة، وبعد ذلك يخبر الصدر الأعظم بإجرائها، وعندها يتم توزيع المكلفين على المعسكرات([3])، وفي هذا العهد اخذ التجنيد دوراً هاماً في حياة جبل نابلس([4]).

وذكر الدباغ أن قنصل بريطانيا في القدس(المستر جيمس) زار مدينة القدس مرارا ًبين سنتين1853– 1856م فقال:(نابلس هي اليوم عاصمة المنطقة المتوسطة من فلسطين وتلي القدس في الأهمية وتمتاز بموقع خاص بها وهذه المدينة الحصينة تقع في قلب منطقة من أخصب مناطق البلاد وأغلب سكانها من المسلمين المتعصبين)([5]).

والسلطات ذات الشأن في مدينة نابلس هي: المتسلم، والذي يسمى أحياناً قائمقام، والمفتي، والقاضي، والنقيب، والوجوه، ولا يوجد في نابلس قناصل أوروبيون. غير أنه يوجد لقناصل بروسيا وفرنسا وبريطانيا وكلاء في مدينة نابلس، وانحصرت واجباتهم بتأمين راحة المسافرين والسكان المنتمين لهم، وتبليغ أية شكوى أو تذمر للسلطات المحلية، وإبلاغ القناصل بالقدس عن جميع الحوادث كما

([1]) نبال خماش، تراجم مدينة نابلس، ص118؛ انظر مسلم الحلو، قصة مدينة نابلس، ص37؛ انظر الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص162 -163؛ انظر عبد الله كلبونة، تاريخ مدينة نابلس، ص93-97؛ انظر عادل مناع، تاريخ فلسطين، ص174- 179

([2]) إحسان النمر، تاريخ حبل نابلس والبلقاء ج3، ص7

([3]) زياد المدني، التنظيمات العثمانية في ولاية سوريا بحوث في تاريخ بلاد الشام في العصر العثماني، تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس مرزوق، مطبعة الجامعة الأردنية، عمان، 1992م، ص32- 33

([4]) إحسان النمر، تاريخ جبل نابلس والبلقاء،ج3، ص7

([5]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص176

تحدث، وكان وكيل الألمان ووكيل بريطانيا من أهل البلاد المسيحيين البروتــستانت، وكان الوكيل الفرنسي مسلماً من أهل البلاد([1]).

([1]) الدباغ، بلادنا فلسطين، ج2، ص176-177